مؤتمر المجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي
فيلنيوس، ليتوانيا، 4-5 ديسمبر/كانون الأول

استنتاجات وتوصيات المؤتمر

نحن، ممثلي المجتمع المدني من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون قد اجتمعنا في فيلنيوس، ليتوانيا، في 4-5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011 من أجل تبادل الخبرات والدروس المستوعبة الناتجة عن عملية انخراط المجتمع المدني في التحولات الديمقراطية، وكذلك من أجل تطوير رؤيتنا الخاصة بمستقبل الشراكة والتعاون بيننا.

نحن على قناعة أن الشفافية والمساءلة والاندماج تشكل حجر الزاوية الهام للديمقراطية. فنشدد على أهمية بذل الجهود وإنشاء الشبكات الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بتنظيمات المجتمع المدني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وبين الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون، وذلك بهدف التضامن والدعم المشتركين، وتبادل الأفكار والتعلم من بعضنا البعض.

نظراً الى التغييرات الحاصلة في العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط مؤخراً، نلاحظ قلقين أن عملية ترسيخ الديمقراطية في كلتا منطقتينا ما زالت في حالة بعيدة عن الطمأنينة، وأن تنظيمات المجتمع المدني سوف تحتاج بشكل خاص إلى استمرار دورها الرائد في تضمين دفع عمليات التحول الى الأمام تحقيقاً للمزيد من الإشراك والمساواة والعدالة وسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

نقدم التوصيات التالية الناجمة عن مناقشاتنا والموجهة إلى الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون معها للنظر فيها. لذا فنحن:

1. نناشد رئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بإعلان التوصيات التالية وتوزيعها ونشرها في الدول المشاركة في المنظمة وفي الدول الأورومتوسطية الشريكة وبالتعاون معها؛

2. نناشد الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالمزيد من الانخراط والانشغال مع الدول الأورومتوسطية الشريكة بالتعاون. وينبغي أن يشمل ذلك مجموعة من برامج دعم البرامج مثل توفير الخبرات والدورات التدريبية وغيرها من الأنشطة الرامية الى زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني بما في ذلك تلك المتعلقة بمراقبة الانتخابات والعمل على قضايا المساواة بين الجنسين والشباب والأقليات.

3. تشجع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة بالتعاون معها على ترويج وتعزيز المساواة بين الجنسين وفي مجال حقوق المرأة وحقوق جميع الأقليات والشباب بما في ذلك الأقليات الدينية واللغوية والثقافية، من أجل إشراكها في جميع مستويات نشاط المجتمع.

4. نؤكد أن عملية المراقبة الحيادية للانتخابات تعبّر عن الحق في حرية التجمع وتشكل عنصراً محورياً في تحقيق الشفافية والديمقراطية. ويجب اتخاذ المزيد من الجهود لتحقيق الانسجام بين جميع جوانب العملية الانتخابية مع المساهمات الدولية ومعايير عملية التصويت الديمقراطية. بالتالي نناشد حكوماتنا لاحترام الالتزامات والتعهدات الناجمة عن القانون الدولي والخاصة بحقوق الإنسان.

5. نرى أن التحديات الأخرى أمام العمليات الانتخابية في كلتا المنطقتين تشمل ممارسة الضغوطات على الناخبين لتوجيه تصويتهم بطريقة محددة؛ واستغلال الموارد الإدارية للدولة من قبل أصحاب المناصب؛ وتشكيل الهيئات

الانتخابية بشكل غير كاف لضمان السرية؛ وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب عن طريق عدم تحميل الأفراد المسؤولية عن انتهاكاتهم للقانون الانتخابي؛ وانحياز وسائل الاعلام وعدم وجود الإرادة الكافية لتصحيح أوجه القصور المكتشفة، بالإضافة الى عدم تكافؤ الفرص للمتنافسين.

6. ندعم إقامة الحوار المستدام بين التنظيمات النسائية الناشئة والجهات السياسية الفاعلة، مع التركيز على التربية المدنية المتواصلة للمرأة والرجل على حد سواء والناخبين والجهات السياسية الفاعلة.

7. ندعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في توجيه عمل المجتمع المدني ولإنشاء آليات لتمكين الفئات الاجتماعية المضطهدة والمحرومة بما في ذلك الأقليات في الدول الأورومتوسطية الشريكة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

8. نوصي الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بتمكين فرص الوصول المفتوح والآمن للإنترنت، والسعي إلى إيجاد الحلول التكنولوجية لمكافحة الرقابة على الإنترنت، ودعم استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية والإنترنتية من أجل القيام بالدعوة إلى الإصلاح السياسي والمساواة بين الجنسين.

9. نوصي الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بدعم برامج الشباب الخاصة بالقضايا الاجتماعية والسياسية بما في ذلك إنشاء منتديات الشباب مثل برلمانات الشباب، وبرامج التبادل الدولي، والقيام بالتدريبات المتعلقة بالقيادة وبناء القدرات، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للشباب لتبادل الأفكار والتعاون والتعلم من بعضهم البعض بهدف توجيه احتياجاتهم الى صيغة سياسات وإجراءات ملموسة.

10. نشجع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأورومتوسطية الشريكة على التعاون من أجل خلق بيئة مواتية وآمنة تسمح بعمل منظمات المجتمع المدني بشكل فعال على ترويج وحماية حقوق الإنسان.

11. نشجع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون على القيام بعملية الإصلاح القانوني استناداً إلى مبدأ التشاركية والتضمينية والشفافية وكذلك على إرساء الإطار التشريعي على احترام حقوق الأقليات بما في ذلك الحقوق الدينية والثقافية، وعدم التمييز وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

12. نناشد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بدعم عملية الإصلاح الدستوري والقانوني وبإنشاء منصة لتعزيز استقلالية القضاء من خلال الترجمة والنشر للمستندات المتوفرة والتوصيات والنشاطات التدريبية ذات الصلة بها، وكذلك من أجل تشجيع الاندماج بين المؤسسات القانونية المهنية بما في ذلك مؤسسات المحامين الفاعلة؛

13. نناشد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بدعم أنشطة بناء القدرات وإنشاء الشبكات بالإضافة الى المساعدة على الترويج للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على سبيل المثال عن طريق تنظيم الندوات والتدريبات في الدوائر الرسمية للدولة وفي المجتمع المدني.